

## المبحث الأول : ماهية الاستراتيجية المالية طويلة الاجل

### المطلب الأول : مفهوم الاستراتيجية المالية طويلة الاجل

نقصد بالاستراتيجية المالية تلك الخطط المالية طويلة الأجل، ذات الأهمية الاقتصادية الكبرى والمحددة مستقبلا. فالمؤسسة وحدة اقتصادية لا تتجزأ من المجتمع الاقتصادي للدولة، والدولة بدورها جزء من الاقتصاد العالمي، لذلك فإن الاستراتيجية المالية للمؤسسة لا يمكن أن ترسم إلا في نطاق الاستراتيجية الاقتصادية للدولة، والتي بدورها لا تكون صحيحة صحة مطلقة إلا إذا كانت في حدود الاستراتيجية الاقتصادية للعالم، خاصة بعد أن أصبح كل العالم اليوم تقريبا ذو توجه رأس مالي .

الاستراتيجية المالية طويلة الاجل تعني باختيار معايير اتخاذ القرارات الاستراتيجية طويلة المدى، وذلك لانها تهدف لتوجيه بشكل بات قطعي، ولمدة طويلة نشاطات وهياكل تنظيم المؤسسة. فعلى ضوءها يتم تحديد مستوى المبيعات والربح المراد بلوغهما، وذلك عن طريق تخصيص الموارد المالية للمشروعات المختلفة، فهذه الاستراتيجية تعكس الأولويات والتوقعات الخاصة بالمؤسسة فيما يخص الحصول على الأموال وعملية تخصيصها داخل المؤسسة، كما تقوم بتحديد الإطار العام الذي في حدوده يمكن اتخاذ أفضل القرارات المالية التي ستساعد المؤسسة على تنفيذ استراتيجيتها العامة، بالعمل على توفير التمويل اللازم بأقل تكلفة، مع تحقيق التوازن بين الأصول والخصوم<sup>1</sup>.

تعتبر الإستراتيجية المالية طويلة الاجل هي إستراتيجية وظيفية لفترات زمنية طويلة و هو ما يجعلها تخضع لإستراتيجية المؤسسة العامة، وهي تشمل كل من إستراتيجية الاستثمار، إستراتيجية التمويل و إستراتيجية توزيع الأرباح.

### المطلب الثاني : مكونات الاستراتيجية المالية طويلة الاجل

1\_ القرارات المالية طويلة الاجل المكون الأول من مكونات الاستراتيجية المالية ويعتمد على توفير الدعم المالي طويل الاجل للشركة أو المؤسسة وهو الهدف الرئيسي لتنفيذ العديد من الاستراتيجيات المالية .

<sup>1</sup> عبد القادر شلالى : محاضرات في مقياس الاستراتيجية و التخطيط المالي ، موجهة لسنوات السنة الاول ماستر ، جامعة ليونيرة ، الجزائر ، 2017-2016 ، ص 13 .

2\_ القرارات الإستثمارية طويلة الاجل: المكون الثاني من مكونات الاستراتيجية المالية طويلة الاجل وهي قرارات الاستثمار والتي تمثل جانب مهم من جوانب الاستراتيجية المالية طويلة الاجل، حيث يشير الاستثمار المالي إلى وضع الأموال في الأوراق المالية، والتي تشمل الأسهم أو السندات ، والعقارات ، والرهن العقاري ، وما إلى ذلك، يتم وضع عملية الاستثمار بناءً على تحليل شامل بضمان رأس المال وعائد مرضي. يتم تحديد الاستثمار بناءً على عوامل الأمان داخل مراحل الإستثمار المختلفة.

3\_ قرار توزيع الأرباح : المكون الثالث من مكونات الاستراتيجية المالية طويلة الاجل، حيث يُعتبر قرار توزيع أرباح الشركة ذا أهمية كبيرة لمدير الشؤون المالية، يحدد مقدار الربح الذي سيتم توزيعه بين المساهمين ومقدار الربح الذي يجب الاحتفاظ به في العمل لتمويل نموه على المدى الطويل، الهدف من سياسة توزيع الأرباح هو تعظيم قيمة الشركة لمساهميها.

4\_ إدارة رأس المال العامل : المكون الرابع من مكونات الاستراتيجية المالية طويلة الاجل رأس المال العامل للشركة، يشار إليه باسم إدارة الأصول المتداولة ، تعتبر إدارة رأس المال العامل مهمة للغاية لأنها يمكن أن تزيد من ثروة المساهمين ، إذا تمت إدارتها بكفاءة.

5\_ إدارة التدفق النقدي :المكون الخامس من مكونات الاستراتيجية المالية طويلة الاجل تتضمن إدارة التدفق النقدي على المدى الطويل إدارة سيولة الشركة وتقليل التكاليف المالية، يجب على الإدارة المالية أن تسعى جاهدة لتقليل الضرائب، يجب على الشركات متعددة الجنسيات التعامل مع الجوانب النقدية والسياسية والمالية المختلفة لهذه المهام لأنها تعمل في العديد من البلدان، يجب اتخاذ القرارات الاستراتيجية في هذه الموضوعات بعناية <sup>1</sup>.

### المطلب الثالث : عناصر الإستراتيجيات المالية طويلة الاجل

هناك اربعة عناصر رئيسية للاستراتيجيات المالية طويلة الاجل

1-اكتساب رأس المال لتنفيذ الاستراتيجيات / مصادر الأموال: غالبا ما يتطلب التنفيذ الناجح للاستراتيجية رأس مال إضافي إلى جانب صافي الربح من العمليات وبيع الأصول ، هناك مصدران أساسيان لرأس المال لمنظمة هما الدين وحقوق الملكية. يمكن أن يكون تحديد مزيج مناسب من الديون وحقوق الملكية في هيكل رأس مال الشركة أمرا حيويا لتنفيذ استراتيجية ناجحة.

<sup>1</sup> موقع : <https://e-tejara.com> ، تاريخ التصفح 2022-11-23 ، 21 سا و 23 د .

2-الكشوف المالية / الميزانيات المتوقعة :يعد تحليل البيانات المالية المتوقعة مفتاحا لتنفيذ الاستراتيجية المالية لأنه يسمح للمؤسسة بفحص النتائج المتوقعة للإجراءات والنهج المختلفة.

3-إدارة / استخدام الأموال : تتعامل خطط وسياسات استخدام الأموال مع قرارات الاستثمار أو مزيج الأصول ، أي الأصول التي سيتم شراؤها والتي يجب التخلص منها ، إلخ .بعض القرارات الرئيسية المدرجة في هذا هي  
\_ الاستثمار .

\_حيازة الأصول الثابتة الاصول المتداولة .

\_الاصول المتداولة

\_ القروض والسلفيات

-قرارات توزيع الأرباح

\_ المساهمين.

العلاقة مع يعد استخدام الأموال أمرا مهما نظرا لأنه يتعلق بكفاءة وفعالية استخدام الموارد في عملية تنفيذ الاستراتيجية.

4-تقييم قيمة الأعمال :يعد تقييم قيمة الأعمال التجارية أمرا مهما أيضا في تنفيذ الاستراتيجية المالية لأن الشركة قد تستحوذ على شركة أخرى في ظل التنوع أو التجريد بموجب استراتيجية التخفيض ، مثلا تحدث آلاف المعاملات كل عام يتم فيها شراء أو بيع الشركات في الولايات المتحدة في جميع هذه الحالات ، من الضروري تحديد القيمة المالية أو القيمة النقدية للعمل التجاري لتنفيذ الاستراتيجيات بنجاح<sup>1</sup>.

الطلب الرابع : اهمية الاستراتيجية المالية طويلة الاجل

\_وضع الخطة الإستراتيجية الطويلة الاجل في مجال الاستثمار و التمويل وذلك لتحديد وتطوير الجوانب التالية: هيكل التمويل، مصادر التمويل، استخدامات الأموال و توزيع الأرباح.

\_مراجعة الممارسات السابقة في كل من مجالي الاستثمار و التمويل وذلك بالتعرف على تاريخ المؤسسة واتخاذ التدابير اللازمة لتجنب الثغرات و عدم تكرار الأخطاء السابقة ويتم ذلك من خلال:

<sup>1</sup> هشام زراع : محاضرات في مقياس تسيير و استراتيجية مالية ، موجه لطلبة السنة الثانية مالية المؤسسة ، المركز الجامعي ميلة ، الجزائر ، 2021-2020 ، صص 11-12 .

\_دراسات الجدوى ومطابقتها بالواقع العملي.

\_القرارات الاستثمارية طويلة الاجل و ما ينتج عنها من نتائج و مقارنتها بالمستهدف منها.

\_العلاقات مع مصادر التمويل و ما يرتبط بها من فرص و قيود و تهديدات و البدائل الإستراتيجية المتاحة للتعامل معها.

\_نتائج الأعمال ومطابقتها بالمخطط و المستهدف، تحليل الانحرافات و تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف فيها على المدى الطويل .

\_البدائل الاستثمارية المتوفرة أمام المؤسسة ومستوى الدراسات التي تم القيام بها لتقييم هذه البدائل ولتطويرها<sup>1</sup>.

\_تقييم الموقف الحالي للقائم للبيئة الداخلية في مجال الاستثمار و التمويل وهذا من خلال دراسة وتحليل :

\_خصائص هيكل التمويل الحالي و ما به من نقاط قوة وضعف و تأثير ذلك على البدائل الإستراتيجية في مجال الاستثمار و التمويل.

\_العلاقات مع مصادر التمويل و ما تتطلبه من رؤية إستراتيجية لتميتها والاستفادة منها لتدعيم قرارات الاستثمار و التمويل.

\_المركز المالي و ما به من نقاط قوة وضعف و أثر ذلك على تحديد البدائل الإستراتيجية والاختيار من بينها .

\_بالاضافة الى تقييم الموقف الحالي للبيئة الخارجية في مجال الاستثمار .

## المبحث الثاني : عموميات حول السياسة المالية طويلة الاجل

### المطلب الأول : تعريف السياسة المالية طويلة الاجل

يمكن التعبير عن السياسة المالية طويلة الاجل هي تلك السياسات والإجراءات طويلة الاجل المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية، وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى .

<sup>1</sup> بوقرومي فاطمة الزهرة : دور النظام المحاسبي المالي في تفعيل الإستراتيجية المالية للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص محاسبة و تدقيق ، جامعة الجزائر 3 ، 2012-2013 ، ص 36 .

السياسة المالية طويلة الاجل تتمثل في السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى نمط الإنفاق خلال فترة زمنية طويلة الذي تقوم به الدولة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى<sup>1</sup>.

السياسة المالية طويلة الاجل هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام ، وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن فيما تتضمنه تكيفا كميًا لحجم الإنفاق العام والإيرادات، بغية تحقيق أهداف معينة في طبيعتها النهوض بالاقتصاد القومي، ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين، بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في التوزيع الدخل والثروات<sup>2</sup>.

من هذه التعاريف السابقة يمكن القول السياسة المالية طويلة الاجل بأنها الإجراءات والتدابير الرشيدة طويلة الاجل التي تتبعها الدولة في التعامل مع عناصر المالية العامة خلال فترة زمنية قصد تحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية ، أهمها النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار .

### المطلب الثاني : العوامل المحددة للسياسة المالية

1\_ مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ. بما أن للضريبة دور كبير في الإيرادات العامة لأية دولة، وهي تتناسب تناسباً طردياً مع درجة التقدم الاقتصادي للدول، أي من ناحية التحصيل. فكلما كان الاقتصاد متقدماً كانت الحصيلة أوفر من ناحية الطاقة الضريبية، حيث هناك مكانية تحصيل ضرائب كبيرة إمكانية فرض ضرائب . وتعتمد جميع الضرائب في تحصيلها، فضلاً عن الطاقة الضريبية، على درجة الوعي الضريبي من جهة، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على التحصيل. وبالتالي فإن مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ عاملان محددان لمدى قدرة السياسة المالية على تحقيق أهدافها بالنسبة للاقتصاد.

2\_ مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في

<sup>1</sup> حدادي عبد اللطيف : تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية ، مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 5 ، العدد 3 ، المركز الجامعي تمنراست ، الجزائر 2017 ، ص 24 .

<sup>2</sup> السيد عطية عبد الواحد: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص22.

مجال اختصاصها، كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فان لمدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دورا في ترجمة الميزانية العامة والى ما تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعو السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية، وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له؛ فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس<sup>1</sup>.

3\_ وجود سوق مالي: من السياسات التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فان وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة. وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية. ولا يمكن اعتماد سياسة مالية طويلة الاجل ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم، لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي. ويستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيراً مباشراً وفعالاً في وسائل الدفع المتاحة والمتداولة في الاقتصاد القومي. بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى سلع، رأس مال، أصول حقيقية، ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية داخلية. وتتضح أهمية سياسة السوق المفتوحة عندما ندرك أن البنك المركزي يستطيع المساهمة في سوق رأس المال.

4\_ وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية المتخصصة والمركزية. تمر السياسات النقدية والمالية من خلال الجهاز المصرفي، وبالتالي فان الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرته الجهاز المصرفي وكفاءته .

### المطلب الثالث : وظائف السياسة المالية طويلة الاجل

تضطلع السياسة المالية الطويلة الاجل بثلاث وظائف أساسية هي: التوزيع، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

<sup>1</sup> اريا الله محمد : السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار دراسة حالة الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 3 ، 2010-2011 ، ص 8 .

1\_ **وظيفة التخصيص** : تعمل السياسة المالية طويلة الاجل على تعظيم الكفاية الإنتاجية، لاسيما عند فشل السوق في تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى لتخصيص الموارد التي تظهر من خلال المبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية سعياً وراء الربح، أو تراجع إنتاج السلع الضرورية، فالسياسة المالية طويلة الاجل لها اذرع فاعلة في تخصيص الإنفاق العام ومجالاته، والذي تترجم فوائده إلى انجازات اقتصادية واجتماعية لفترات طويلة ، وعندما تكون المنافع الحدية الاجتماعية اكبر من التكاليف الحدية الاجتماعية ، فهناك مكاسب إضافية من تخصيص المزيد من الأموال، إلى إن تصل للحد الذي يتساوى فيه المنافع الحدية الاجتماعية مع التكاليف الحدية الاجتماعية<sup>1</sup>.

2\_ **وظيفة التوزيع** تسعى السياسة المالية طويلة الاجل لبلوغ العدالة في توزيع الدخل الوطني كأسبقية أولى في الحد من الفقر والبطالة. من خلال التأثير في مستوى الأنفاق الحكومي، بغية زيادة الدخل القابلة للأنفاق، والعكس فان فائض الموازنة يمكن أن يقلل من الدخل القابلة للأنفاق من خلال فرض ضرائب تصاعدية على الدخل المرتفعة، واعادة توزيع الدخل المتاح.

3\_ **وظيفة الاستقرار** : فترتبط بالعمل على تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة خفض معدل التضخم والعجز المالي

لتهيئة مقومات النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التشغيل الكامل للقوى العاملة والاستثمار المرغوب للموارد المتاحة. من خلال تأثيراتها التوسعية المباشرة وغير المباشرة على الطلب والعرض، فزيادة الأنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب أثناء مدة الركود سيعمل على حقن تيار الدخل وتحفيز الطلب، لاسيما إذا كانت هذه الزيادة موجهة نحو الشرائح التي تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، كما ان تخفيض معدلات الضرائب تحفز العرض الكلي ما دام هذا التخفيض يدعم الحافز إلى الاستعمال المنتج والكفاء للموارد. إما تخفيض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب خلال مدة الرواج فسيعمل على الحد من الضغوط التضخمية، وهذا الأمر سيقود إلى تعظيم متطلبات هدف الاستقرار الاقتصادي ليتواءم مع هدف النمو المستدام.

**المطلب الرابع : اهداف السياسة المالية طويلة الاجل**

<sup>1</sup> موقع : <https://mop.gov.iq> ، تاريخ التصفح 23-11-2022 ، 11سا و 24 .

للسياسة المالية طويلة الاجل أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدبير المتخذة، نذكر أهمها في النقاط التالية :

**1\_التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية على المدى الطويل** :يملك المجتمع في لحظة معينة مجموعة من الموارد موارد محدودة ونافذة، وأخرى متجددة، تسعى الدولة إلى إيجاد كفاءات من أجل إنتاج مختلف السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الأساسية والامتزادة للمجتمع على المدى الطويل ، وذلك عن طريق الدور التوجيه والتحفيز للقطاع العام والخاص مستخدمة أدوات يطلق عليها اسم أدوات السياسة المالية منها ما يتعلق بالإيرادات العامة للدولة وأخرى بالنفقات العامة .

**2\_التوزيع العادل للثروات والدخل** : إن تحقيق التخصيص الأمثل للموارد المجتمعية على المدى الطويل يؤدي إلى تعظيم وتنوع الإنتاج بمختلف أنواعه السلع والخدمات، حيث تستخدم السياسة المالية أدواتها من أجل توزيعه توزيعا عادلا على أفراد المجتمع على المدى الطويل ، وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخل المحقق نتيجة استخدام مصادر الثروة والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استخدام الموارد المتاحة<sup>1</sup>.

**3\_تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل**: من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حد أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل على المديين القصير و الطويل، حيث أن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار، في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد، فانتعاش، فتضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتتشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ،فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه؛ وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية.

**4\_التوازن المالي** :يقصد به استخدام موارد الدولة على أحسن وجه ممكن.

<sup>1</sup> صالحى صالح: المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي دراسة للمفاهيم والأهداف والأوليات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع القاهرة، ، مصر، 2006ص ص-498-499.